ZA Digital Solutions

الشروط والأحكام

وثيقة قانونية رسمية

الفهرس

١. المقدمة ٢

٢. على من تنطبق هذه الشروط ٢

٣. الأهلية ٣

٤. طبيعة ZA Digital Solutions ٣

٥. المعلومات والتوفر ٤

٦. الطلبات والتسعير وسياق الدفع ٤

٧. التسليم والوصول ٦

٨. الترخيص والاستخدام المسموح ٧

٩. سلوك المستخدم والعميل ٧

١٠. مواد العميل وتعليماته ٨

١١. السرية والعناية ٨

١٢. الملاحظات والاقتراحات ٩

١٣. المكونات والتبعيات التابعة للغير ٩

١٤. الحياد تجاه الذكاء الاصطناعي ٩

١٥. الدعم والمتابعة الإدارية ١٠

١٦. التحديثات والترقيات والتغييرات المستقبلية ١٠

١٧. المعالجات ومسؤوليتنا ١١

١٨. الإخلاءات وحدود المسؤولية ١١

١٩. الملكية الفكرية والحماية ١٢

٢٠. تحديثات السياسات ١٢

٢١. الاتفاق الكامل وتراتبية الوثائق ١٣

٢٢. نهج القانون الحاكم والنزاعات ١٤

٢٣. الإحالة أو النقل ١٤

٢٤. قابلية الفصل وعدم التنازل ١٤

٢٥. اللغة والتفسير ١٥

٢٦. التواصل ١٥

ZA Digital Solutions

الشروط والأحكام

آخر تحديث: ٢٠٢٦-٠٣-١٩
الموافق: ٣٠ رمضان ١٤٤٧هـ

١. المقدمة

تنطبق هذه الشروط والأحكام على الصفحات والمحتوى والمواد الرقمية والمنتجات والخدمات ووسائل الوصول والعروض ذات الصلة المتاحة تحت اسم ZA Digital Solutions.

وفي هذه الشروط، تشير "ZA Digital Solutions" و"نحن" و"لنا" و"خاصتنا" إلى ZA Digital Solutions، وهو نشاط رقمي مستقل وعلامة رقمية مستقلة تُدار بواسطة فرد.

ومن خلال الوصول إلى صفحاتنا أو مشاهدة محتوانا أو التواصل معنا أو إرسال معلومات إلينا أو الشراء منا أو استخدام أي منتج أو خدمة أو ملف أو مادة أو وسيلة وصول نجعلها متاحة، فإنك توافق على هذه الشروط بالقدر الذي ينطبق على ذلك التفاعل.

وتهدف هذه الشروط إلى العمل، في الوقت نفسه، بوصفها شروطًا قانونية على مستوى ZA Digital Solutions وشروطًا تشغيلية أساسية للمنتج أو الخدمة أو الطلب أو وسيلة الوصول أو التفاعل المعني، ما لم تُكمَّل أو يُستعاض عن جزء منها بشروط أكثر تحديدًا على مستوى المعاملة.

٢. على من تنطبق هذه الشروط

تنطبق هذه الشروط على جميع الأشخاص والجهات الذين يتعاملون مع ZA Digital Solutions بأي صورة ذات صلة، سواء كان ذلك عن طريق التصفح أو الاطلاع أو التواصل أو إرسال المعلومات أو الطلب أو الشراء أو الوصول أو الاستخدام أو الاستفادة من أي صفحة أو مادة أو منتج أو خدمة أو وسيلة وصول نوفرها، ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

- الزوار الذين يتصفحون صفحاتنا أو موادنا أو يطلعون على محتوى أو موارد أو ملفات رقمية نوفرها؛
- المستخدمين الذين يتواصلون معنا أو يرسلون إلينا استفسارات أو طلبات أو معلومات أو ملفات أو مراسلات ذات صلة؛
- العملاء الذين يشترون عروضنا أو يطلبونها أو يصلون إليها أو يستخدمونها أو يستفيدون منها؛
- أي شخص أو جهة تتفاعل مع محتوانا أو أنظمتنا أو موادنا الرقمية أو خدماتنا أو وسائل الوصول أو التفعيل أو التسليم الخاصة بنا.

ولإزالة اللبس، لا يقتصر تطبيق هذه الشروط على من يُتم عملية شراء فعلية فقط، بل يمتد أيضًا، بالقدر المناسب لطبيعة التفاعل، إلى كل من يزور صفحاتنا، أو يطالع موادنا، أو يعتمد على ما نوفره، أو يطلب الوصول إلى أي من عروضنا، أو يتواصل معنا بشأنها، أو يتلقى منها منفعة أو استخدامًا أو وصولًا أو استجابة، متى كان ذلك متصلًا بالسياق الذي تعمل فيه هذه الشروط.

ويُقصد بذلك أن نطاق هذه الشروط لا يُفهم على نحو محصور في المشترين وحدهم، بل يشمل كذلك مختلف صور التفاعل ذات الصلة متى كان تطبيق هذه الشروط مناسبًا ومتصلاً بالسياق المعني وبطبيعة العلاقة أو التعامل القائم.

٣. الأهلية

لا يجوز لك استخدام عروضنا أو طلبها أو شراؤها أو الوصول إليها أو الاستفادة منها إلا إذا توفرت فيك الشروط القانونية اللازمة لذلك، ويشمل ذلك ما يلي:

- أن تكون قد بلغت سن الرشد أو السن القانونية المعتمدة في ولايتك القضائية؛
- أن تكون لديك الأهلية القانونية للدخول في ترتيب أو تعامل ملزم يتعلق بالعرض المعني.

وتتحمل مسؤولية التأكد من أن وصولك إلى أي عرض أو طلبك له أو شراؤك له أو استخدامك له يتم بصورة مشروعة وصحيحة وفقًا للقواعد المنطبقة عليك. ويشمل ذلك أي قيد قانوني أو تنظيمي أو تعاقدي أو متعلق بالأهلية أو الصفة أو السلطة قد يؤثر في قدرتك على التعامل مع العرض المعني أو الاستفادة منه على نحو صحيح.

وإذا قمت بالوصول إلى أي عرض أو طلبه أو شرائه أو استخدامه نيابةً عن شركة أو جهة أو شخص آخر، فإنك تؤكد أن لديك الصلاحية للقيام بذلك، وأنه يجوز لك إلزام تلك الجهة أو ذلك الشخص بالقدر ذي الصلة بذلك التفاعل. وإذا لم تكن تلك الصلاحية قائمة أو كانت محل نزاع، فإن المسؤولية عن التفاعل الناتج أو آثاره تبقى على الشخص الذي تصرف أو ادعى التصرف على ذلك الأساس، وذلك بالقدر الذي يسمح به القانون الواجب التطبيق.

٤. طبيعة ZA Digital Solutions

يُعد ZA Digital Solutions نشاطًا رقميًا مستقلاً وعلامة رقمية مستقلة ذات توجه عالمي، وتُدار بواسطة فرد. وقد يجعل عروضه متاحة من خلال قنوات أو صيغ أو وسائل وصول أو سياقات تشغيلية مختلفة، وذلك بحسب طبيعة المنتج أو الخدمة أو المورد أو المعاملة أو طريقة التسليم أو بيئة الاستخدام أو النموذج العملي المرتبط بالعرض المعني.

وقد يقدم ZA Digital Solutions، بحسب الحالة وطبيعة العرض، ما يلي:

- منتجات رقمية؛
- خدمات رقمية نصية؛
- قوالب ووثائق وحزمًا رقمية؛
- موارد تقنية وأدلة ومواد قابلة للتنزيل؛
- أعمالًا مخصصة أو خدمات تُنفذ عند الطلب.

ولا يتعهد ZA Digital Solutions بتقديم كل عرض في جميع اللغات أو المناطق أو الصيغ أو القنوات أو نماذج التسليم في كل وقت. وقد يختلف توفر العرض أو نطاقه أو طريقته أو أسلوب تقديمه أو وسيلة الوصول إليه أو مستوى ما يرتبط به من دعم أو متابعة، بحسب طبيعة العرض نفسه، أو القدرة التشغيلية، أو العوامل التقنية، أو سياق التسليم، أو متطلبات التنفيذ، أو طبيعة المورد المرتبط به، أو ظروف المعاملة ذات الصلة، أو غير ذلك من العوامل والاعتبارات العملية ذات الصلة.

وبناءً على ذلك، قد تكون بعض العروض متاحة في سياقات معينة دون غيرها، أو بصيغ محددة دون سواها، أو وفق آلية وصول أو تسليم تختلف من حالة إلى أخرى، وذلك دون أن يعني ذلك التزامًا دائمًا بإتاحة كل عرض على نحو موحد أو مستمر في جميع الحالات.

٥. المعلومات والتوفر

نسعى إلى وصف عروضنا بوضوح ودقة. ومع ذلك:

- قد تتغير العروض بمرور الوقت؛
- قد يتم تحديث الصفحات أو الملفات أو الميزات أو المواد أو تقييدها؛
- قد تُستبدل العروض أو وسائل الوصول أو تُعلَّق أو تُسحب أو تُوقَف؛
- لا يُضمن التوفر على نحو دائم أو غير منقطع؛
- قد يختلف التوافق أو الفائدة أو الملاءمة بحسب سياق المستخدم.

وتُقدَّم الأوصاف والأمثلة والمعاينات ونصوص القوائم وبيانات التوفر والمؤشرات الزمنية لأغراض معلوماتية عامة ما لم يُنص صراحةً على كونها ملزمة.

ويُتوقع من المستخدمين والعملاء تقييم مدى الصلة والملاءمة في ضوء احتياجاتهم وظروفهم الخاصة.

ولا تستبعد هذه الشروط أي حقوق لا يجوز استبعادها قانونًا بموجب القانون الواجب التطبيق على الحالة ذات الصلة.

٦. الطلبات والتسعير وسياق الدفع

قد يتم عرض الأسعار ووسائل الدفع المقبولة وخطوات الفوترة وتوقيت الدفع وتفاصيل المعاملة في صفحة منتج أو صفحة خدمة أو صفحة دفع أو فاتورة أو عرض أو رسالة طلب أو تواصل مباشر أو أي مستند آخر خاص بالمعاملة.

ولذلك قد يختلف السياق المعاملي المنطبق بحسب طبيعة العرض أو القناة المستخدمة أو المرحلة التي وصلت إليها عملية الطلب أو الوثيقة أو المراسلة المحددة الصادرة لذلك التفاعل.

ويُتوقع من المستخدمين والعملاء مراجعة التفاصيل الخاصة بالمعاملة المنطبقة على العرض ذي الصلة قبل الاعتماد على أي وضع متعلق بالتسعير أو الدفع أو الطلب.

ويشمل ذلك كذلك الحالات التي تنطوي فيها المعاملة ذات الصلة على تواصل مرحلي أو أكثر من وثيقة واحدة أو أكثر من مرحلة ضمن مسار الطلب أو الدفع أو القبول أو التنفيذ.

ولا يضمن، بذاته، تقديم طلب أو استفسار أو محاولة دفع أو بدء عملية دفع أو إرسال رسالة طلب قبول الطلب نهائيًا أو انعقاد المعاملة بصورة نهائية.

وحتى يتحقق القبول النهائي، قد تظل بعض تفاصيل المعاملة، مثل الإتاحة أو التسعير أو النطاق أو إمكان التنفيذ أو معالجة الدفع، بحاجة إلى تأكيد أو توضيح أو مراجعة.

وقد يبقى بعض ذلك خاضعًا للتحقق أو الاستكمال بحسب طبيعة العرض وظروف المعاملة ذات الصلة.

كما أن مجرد إرسال طلب أو الشروع في صفحة دفع أو بدء خطوة دفع لا يعني بذاته أن المعاملة ذات الصلة قد أُقرت نهائيًا أو انعقدت أو تأكدت أو أصبحت ملزمة تشغيليًا.

وقد تبقى بعض عناصر المعاملة، قبل القبول النهائي، خاضعة للمراجعة أو التحقق أو الاستكمال بحسب طبيعة العرض أو ظروفه أو متطلبات تنفيذه أو طريقة تقديمه.

وتُعد المعاملة، في العادة، مقبولة فقط عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي، بحسب ما يناسب العرض المعني:

- أن نؤكد القبول صراحةً؛
- أن نصدر تأكيدًا متعلقًا بالقبول أو إشعارًا معادلًا؛
- أن نسلّم الملف المعني أو وسيلة الوصول أو تأكيد بدء الخدمة؛
- أن نبدأ فعليًا في تنفيذ الخدمة المطلوبة بصورة جوهرية.

ويجوز لنا رفض طلب أو معاملة مطلوبة أو إيقافها مؤقتًا أو رفضها أو إلغاؤها قبل القبول النهائي متى كان ذلك لازمًا على نحو معقول.

ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الحالات التي تنطوي على:

- خطر احتيال؛
- مشكلات في الدفع؛
- قيود مرتبطة بالعقوبات أو بالتصدير؛
- مخاوف قانونية أو امتثالية؛
- سلوك مسيء أو مخالفات للسياسات؛
- عدم إمكانية التنفيذ تشغيليًا؛
- تعليمات من العميل غير واضحة جوهريًا أو متعارضة أو ناقصة أو غير قابلة للتنفيذ عمليًا؛
- خطأ ظاهر في التسعير أو الإدراج أو الجانب التقني أو الإداري.

وإذا وقع خطأ واضح في التسعير أو الإدراج، جاز لنا رفض المعاملة المتأثرة أو إلغاؤها قبل الدفع أو بعده.

وإذا كان الدفع قد استُلم فعلًا، جاز لنا إصدار عكس مناسب للعملية أو رد للمبلغ المتأثر.

وقد تُعالَج المدفوعات أو تُستلم عبر حسابات دفع يستخدمها مشغّل ZA Digital Solutions، وقد يختلف اسم مستلم الدفع عن اسم ZA Digital Solutions في بعض الحالات.

وما لم يُذكر خلاف ذلك صراحةً، تُعد المعاملة، لأغراض تشغيلية، مكتملة عمومًا عندما يكون المنتج أو الملف أو وسيلة الوصول أو الخدمة المعنية قد سُلِّمت أو فُعِّلت أو أُتيحت أو نُفِّذت بصورة جوهرية وفقًا لشروط المعاملة المنطبقة.

وقد يختلف تحديد اكتمال المعاملة في بعض الحالات بحسب طبيعة العرض أو نموذج التسليم أو وسيلة الوصول المعتمدة أو المرحلة التي يتحقق عندها جوهر التنفيذ أو الإتاحة في المعاملة ذات الصلة.

٧. التسليم والوصول

بحسب طبيعة العرض، قد يتم التسليم أو الوصول من خلال واحد أو أكثر من المسارات أو الوسائل التي تناسب المنتج أو الخدمة أو وسيلة الوصول المعنية، ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- ملفات قابلة للتنزيل؛
- مفاتيح ترخيص أو وسائل تفعيل؛
- وصول مستضاف أو عبر الويب؛
- تسليم عبر البريد الإلكتروني أو تسليم يدوي؛
- أي مسار وصول آخر يُستخدم للعرض المعني.

وقد يختلف نموذج الوصول بين المنتجات والخدمات، كما قد يختلف أيضًا بحسب طبيعة العرض نفسه أو هيكل التسليم المستخدم أو وسيلة الوصول العملية المعتمدة للمعاملة ذات الصلة. وبناءً على ذلك، قد لا تتبع جميع العروض الطريقة نفسها في التسليم أو التفعيل أو الإتاحة، وقد يكون لبعضها نموذج وصول مختلف أو مسار تنفيذ مختلف أو آلية استلام مختلفة بحسب ما يلائم طبيعتها وطريقة تقديمها والسياق العملي المرتبط بها.

وتتحمل مسؤولية تقديم معلومات شراء وتواصل دقيقة وصحيحة وحديثة، والحفاظ على إمكانية الوصول إلى أي وسيلة دفع أو بريد إلكتروني أو حساب أو جهاز أو منصة أو بيئة تقنية يلزم توفرها على نحو معقول لأغراض التسليم أو الوصول أو التواصل أو الدعم أو معالجة الطلبات المتعلقة بالخصوصية أو مراجعة طلبات الاسترجاع. كما تتحمل مسؤولية التحقق من نقطة التواصل أو بيئة الوصول المستخدمة في المعاملة، والتأكد من أنها مناسبة وصالحة لاستلام ما يتعلق بالعرض المعني، حتى يمكن أن يتم التسليم أو التواصل أو التفعيل أو الإتاحة على النحو المقصود. ويشمل ذلك أيضًا مسؤوليتك عن متابعة وسيلة التواصل أو الوصول ذات الصلة، والتأكد من عدم وجود عوائق تمنع استلام الرسائل أو الروابط أو بيانات الاعتماد أو وسائل التفعيل أو غير ذلك من عناصر التسليم المرتبطة بالمعاملة.

وما لم تُذكر قاعدة مختلفة لعرض معين، يجوز إثبات التسليم أو الوصول أو الإتاحة بسجلات مثل:

- رسالة بريد إلكتروني أو رسالة أخرى أُرسلت إلى بيانات التواصل التي قدمتها؛
- رابط تنزيل أو رابط وصول أو سجل إتاحة مستضافة أو إشعار إصدار؛
- إصدار مفتاح ترخيص أو وسيلة تفعيل أو بيانات وصول؛
- سجلات داخلية للمعاملة أو الإرسال أو الوصول تُظهر الإتاحة.

وما لم يقتضِ القانون الواجب التطبيق خلاف ذلك، يُعد الوصول متاحًا عمومًا عندما يكون الملف المعني أو بيانات الاعتماد أو الرابط أو البيئة المستضافة أو رسالة التسليم قد أُرسلت أو أُصدرت أو فُعِّلت باستخدام معلومات الشراء أو التواصل التي قدمتها، حتى لو أثرت لاحقًا مشكلات التأخير أو البريد الوارد أو سوء الإعداد من طرف العميل أو قيود الأجهزة أو مشكلات خدمات الطرف الثالث على استرجاعك له أو استخدامك له.

كما لا يمنع وقوع مثل هذه الظروف، في حد ذاته، من اعتبار التسليم أو الإتاحة قد تحققا متى كانت وسيلة الوصول أو عناصره الأساسية قد جرى توفيرها أو إصدارها أو إرسالها وفقًا للبيانات والسياق المعاملي المنطبق.

٨. الترخيص والاستخدام المسموح

ما لم تُمنح رخصة مختلفة صراحةً لعرض معين، فإن المشتريات تُقدَّم بموجب رخصة محدودة وغير حصرية وغير قابلة للنقل وقابلة للإلغاء، وذلك للاستخدام الشخصي الخاص بالعميل أو للاستخدام الداخلي التجاري فقط. ولا يُمنح، بموجب هذه الرخصة، أي حق أوسع في الملكية أو إعادة التوزيع أو الترخيص من الباطن أو إعادة الاستخدام العام أو إعادة العرض تجاريًا أو المشاركة الخارجية أو الاستخدام اللاحق غير المقيد، ما لم يُنص على ذلك صراحةً وبوضوح في الشروط المنطبقة على العرض المعني.

كما يظل نطاق أي استخدام مسموح به مقصورًا على ما تغطيه بصورة معقولة طبيعة العرض ذي الصلة والشروط التي تحكمه، ولا يجوز تفسير مجرد الشراء أو الوصول أو الاستلام على أنه يمنح، بذاته، حقوقًا أوسع من تلك المقررة صراحةً.

وترد شروط الترخيص الإضافية في الترخيص والاستخدام المسموح، ويجوز أن تُكمِّل أو تُعدِّل بشروط خاصة بالمنتج أو الخدمة أو الوصول أو بشروط مكتوبة خاصة بالمعاملة. وإذا انطبقت شروط ترخيص أكثر تحديدًا على عرض معين، فإن تلك الشروط الأكثر تحديدًا تحكم بالقدر الذي تعالجه مباشرة فيما يتعلق بذلك العرض أو باستخدامه المسموح وفي حدود السياق الذي تنطبق فيه على نحو واضح.

وبناءً على ذلك، قد يختلف نطاق الاستخدام المسموح أو حدوده أو قيوده من عرض إلى آخر بحسب طبيعة ذلك العرض أو صيغة تقديمه أو شروطه الخاصة، وبحسب ما إذا كانت هناك قواعد أكثر تخصيصًا تتصل به مباشرة أو تنظم بعض جوانب استخدامه على نحو مستقل.

ولا ينبغي فهم أي شيء في هذا القسم على أنه يمنح وضع استخدام أوسع من ذلك المنصوص عليه صراحةً في الرخصة ذات الصلة أو في الشروط الخاصة بالمعاملة، كما لا يجوز الاستناد إلى هذا القسم لتوسيع حدود الاستخدام أو افتراض أذونات إضافية لم تُذكر صراحةً أو لم يُفهم انطباقها بوضوح من الشروط المنطبقة على العرض أو المعاملة المعنية.

٩. سلوك المستخدم والعميل

يجب عليك استخدام صفحاتنا وموادنا وأنظمتنا ومنتجاتنا وخدماتنا ووسائل الوصول الخاصة بنا بصورة مشروعة وسليمة، وتتحمل مسؤولية التأكد من أن استخدامك يظل متسقًا مع القانون الواجب التطبيق والشروط ذات الصلة بالعرض والحدود المنطبقة على التفاعل أو الاستخدام أو المعاملة ذات الصلة.

كما يجب أن يبقى استخدامك ضمن النطاق والغرض والأذونات المرتبطة بصورة معقولة بالعرض المعني، وألا يتجاوز ما تسمح به طبيعة ذلك العرض أو شروطه أو طريقة إتاحته أو السياق الذي تم من خلاله توفيره لك.

ويجب ألا تستخدم صفحاتنا أو موادنا أو أنظمتنا أو منتجاتنا أو خدماتنا أو وسائل الوصول الخاصة بنا بطريقة غير مشروعة أو مسيئة أو خادعة أو ضارة أو منتهكة أو غير سليمة على نحو آخر، ويشمل ذلك السلوك الذي يعرقل الوصول أو يسيء استخدام المواد أو الأذونات أو يتحايل على القيود أو يتجاوز حدود الاستخدام المسموح.

وترد قيود السلوك الإضافية في سياسة الاستخدام المقبول، ويجب قراءة هذا القسم مع تلك الوثيقة بالقدر الذي تكون فيه منطبقة على العرض أو الخدمة أو وسيلة الوصول ذات الصلة. وإذا انطبقت قيود أو شروط سلوكية أكثر تحديدًا على عرض معين أو خدمة معينة أو وسيلة وصول معينة، فإنها تُراعى وتُطبَّق بالقدر الذي تعالجه مباشرة.

١٠. مواد العميل وتعليماته

إذا أرسلت إلينا ملفات أو تعليمات أو محتوى أو مطالبات أو أمثلة أو مجموعات بيانات أو موافقات أو مواد مرجعية أو أي مواد أخرى، فإنك تؤكد أن لديك الحق في إرسالها واستخدامها للغرض المعني.

ويجوز لنا الاعتماد على المواد والتعليمات التي يرسلها العميل على النحو الذي وردت به. ولا نلتزم بالتحقق المستقل من الملكية أو المشروعية أو الاكتمال أو الدقة أو الاتساق أو الملاءمة في كل حالة.

وتظل أنت مسؤولًا عن مشروعية ما ترسله وسلامته وصلته وكفايته بالنسبة إلى الغرض المقصود.

وحيث تعتمد الخدمة على موادك أو موافقاتك أو ردودك أو توضيحاتك، فإنك تقر بأن التأخير أو عدم الرد أو نقص المعلومات أو تعارض التعليمات أو التغييرات المتأخرة من جانبك قد يؤدي إلى تأخير في التنفيذ أو يؤثر في النطاق أو يتطلب إعادة عمل أو يقتضي مواعيد معدلة أو يبرر إيقاف عملية الخدمة أو إغلاقها.

وما لم يُتفق صراحةً على خلاف ذلك، لسنا ملزمين بمواصلة سير عمل مخصص أو قائم على الخدمة إلى أجل غير محدد عندما يصبح التأخير من جانب العميل جوهريًا أو متكررًا أو غير عملي تشغيليًا.

١١. السرية والعناية

عندما يقدم العملاء مواد أو معلومات أو مراسلات، فإننا نسعى إلى التعامل معها بعناية تشغيلية ووعي بالخصوصية وسرية تتناسب مع طبيعة نشاط رقمي مستقل. وقد يعكس مستوى هذا التعامل وشكله، على نحو معقول، طبيعة المادة نفسها، والغرض الذي قُدمت من أجله، والسياق التشغيلي الذي تُستقبل أو تُستخدم فيه، وما إذا كانت مرتبطة بطلب أو خدمة أو تنفيذ أو مراجعة أو تواصل إداري ذي صلة.

كما قد يختلف أسلوب التعامل العملي معها أو نطاقه أو درجة تقييده بحسب نوع المادة، أو حساسيتها، أو صلتها المباشرة بالتفاعل القائم، أو الحاجة التشغيلية إلى استخدامها أو الرجوع إليها في إطار المعاملة أو الخدمة ذات الصلة. ويشمل ذلك، عند الاقتضاء، التعامل معها على نحو يراعي طبيعتها العملية، وحدود الحاجة إليها، والقدر المناسب من التحفظ والتنظيم في استقبالها أو استخدامها أو حفظها أو الرجوع إليها، بما يتفق مع السياق الذي قُدمت فيه ومع طبيعة الدور الذي تؤديه في التفاعل أو الخدمة المعنية.

ولا ينشئ ذلك، في حد ذاته، اتفاقية عدم إفشاء مستقلة أو التزامًا غير محدود بالسرية ما لم يتم الاتفاق على ذلك صراحةً كتابةً. وفي غياب مثل هذا الاتفاق الكتابي المنفصل، يظل أي توقع متعلق بالسرية خاضعًا للنطاق والطبيعة والحدود المنطبقة بصورة معقولة على التفاعل أو الخدمة ذات الصلة.

وبناءً على ذلك، فإن أي تعامل يتسم بالعناية أو التحفظ أو الوعي بالخصوصية لا ينبغي فهمه، بذاته، على أنه تعهد مستقل أو مطلق يتجاوز ما تقتضيه طبيعة العلاقة أو المعاملة أو السياق العملي الذي قُدمت فيه تلك المواد أو المعلومات أو المراسلات، أو على أنه ينشئ التزامًا منفصلًا غير منصوص عليه صراحةً.

كما يظل أي توقع متعلق بالسرية أو حدود استخدام المواد أو مستوى التحفظ المفترض بشأنها محكومًا بالسياق الفعلي الذي تم فيه تقديم تلك المواد أو المعلومات أو المراسلات، وبالقدر الذي يكون مناسبًا بصورة معقولة لطبيعة ذلك التفاعل والخدمة أو المعاملة المرتبطة به.

١٢. الملاحظات والاقتراحات

إذا أرسلت طوعًا ملاحظات عامة أو اقتراحات أو أفكارًا للتحسين، فإنك تسمح لنا بمراجعتها والنظر فيها واستخدامها لأغراض تحسين التشغيل أو المنتج أو الخدمة أو أسلوب التقديم أو بيئة الاستخدام أو الجوانب العملية المرتبطة بالعروض ذات الصلة، وذلك من دون أي التزام بتعويضك عن تلك الملاحظات أو الاقتراحات أو الأفكار. ويشمل ذلك، عند الاقتضاء، الاستفادة من مضمونها العام أو اتجاهها أو الفكرة التشغيلية أو التحسينية التي تتضمنها، بالقدر الذي يكون مناسبًا لتطوير ما نقدمه أو تحسينه أو مراجعته أو تحديثه.

ولا يجيز هذا البند، بذاته، استخدام شهادتك أو اسمك أو هويتك أو شعارك أو تأييدك العلني لأغراض ترويجية ما لم يُسمح بذلك بصورة منفصلة. كما لا ينبغي فهم إرسال الملاحظات أو الاقتراحات، في حد ذاته، على أنه يمنح إذنًا باستخدام صفتك أو هويتك أو أي إشارة إليك على نحو علني أو ترويجي أو تسويقي، ما لم يتم الاتفاق على ذلك أو السماح به بصورة مستقلة وواضحة.

١٣. المكونات والتبعيات التابعة للغير

قد تتضمن بعض العروض أو وسائل الوصول أو تدفقات العمل منصات تابعة للغير أو خدمات تابعة للغير أو مكونات مفتوحة المصدر أو تبعيات خارجية. وقد يرتبط وجود هذه العناصر بطبيعة العرض نفسه أو بطريقة تشغيله أو وسيلة تقديمه أو البيئة التقنية التي يعتمد عليها.

وعند الاقتضاء، قد يخضع استخدام تلك العناصر أيضًا للشروط أو التراخيص أو السياسات المطبقة لدى الطرف الثالث المعني. ويشمل ذلك، بحسب الحالة، شروط الاستخدام أو سياسات الخصوصية أو شروط الترخيص أو القيود التقنية أو غير ذلك من القواعد ذات الصلة.

ولا نكون مسؤولين عن الإخفاقات الخارجية أو القيود الخارجية أو تغييرات السياسات أو الانقطاعات أو الإزالات أو تغييرات التوافق التي تقع خارج نطاق سيطرتنا. كما لا نتحمل المسؤولية عن الآثار الناتجة عن تعديل أو تعليق أو تقييد أي خدمة أو منصة أو مكون أو تبعية خارجية يعتمد عليها العرض أو يتكامل معها، متى كان ذلك خارج نطاق سيطرتنا المعقولة.

١٤. الحياد تجاه الذكاء الاصطناعي

لا نقدم أي وعد عام بأن جميع العروض تستخدم أو لا تستخدم الذكاء الاصطناعي أو التعلم الآلي أو الأتمتة أو منطق القرار ذي الصلة. وقد يختلف استخدام هذه الوسائل، أو عدم استخدامها، أو مدى حضورها، أو طبيعة دورها، أو أهميتها التشغيلية، بين العروض أو تدفقات العمل أو أنواع الخدمات أو نماذج التسليم أو أساليب التنفيذ أو مراحل التحديث. كما قد يختلف مدى تدخلها بحسب طبيعة المهمة، أو بنية الخدمة، أو الأدوات المستخدمة، أو الوسيلة التي يُقدَّم من خلالها المخرج أو الوصول أو المساعدة ذات الصلة.

وأي نقطة من هذا النوع قد تُذكر على مستوى المنتج أو الخدمة عند الاقتضاء. وحيث يكون دور هذه الوسائل ذا صلة جوهرية بعرض معين، فقد يُوضح ذلك في وصف المنتج أو شروط الخدمة أو نص الإدراج أو شرح سير العمل أو سياق الوصول أو سياق التسليم أو غير ذلك من المراسلات الخاصة بالعرض.

وفي غياب مثل هذا البيان المحدد، لا ينبغي افتراض أن عرضًا معينًا يستخدم هذه الوسائل أو لا يستخدمها بالضرورة كليًا أو جزئيًا، كما لا ينبغي بناء أي استنتاج حاسم أو اعتماد أي فهم نهائي في هذا الشأن ما لم يرد توضيح صريح ومباشر يتعلق بذلك العرض أو الخدمة أو السياق المعني.

١٥. الدعم والمتابعة الإدارية

ما لم يُذكر خلاف ذلك صراحةً، فإن الشراء لا يشمل دعمًا غير محدود أو أعمالًا استشارية أو أعمالًا إرشادية أو طلبات تغيير أو تعديلات غير محدودة أو متابعة إدارية مفتوحة النهاية.

وقد نقدّم متابعة إدارية أو تواصلًا أو مساعدة مرتبطة بالوصول لفترة محدودة بعد الشراء. ومع ذلك:

- لا تُضمن أوقات الرد؛
- قد لا تُراقَب قنوات التواصل بشكل مستمر؛
- قد لا نكون قادرين على تقديم متابعة مستمرة بعد مرور مدة طويلة؛
- لا يُوعَد بتوفر إداري مستمر إلى أجل غير محدد؛
- قد تكون بعض القنوات أنسب من غيرها لبعض الطلبات.

وقد يعتمد مستوى المتابعة وأولويتها على عوامل مثل الوقت المنقضي منذ الشراء، وطبيعة المسألة، وما إذا كان الطلب يدخل ضمن النطاق الأصلي، ومدى ارتباطه بالمعاملة الأصلية.

ولا يؤدي تقليل المتابعة الإدارية أو انتهاؤها، في حد ذاته، إلى إبطال البيع الأصلي أو الترخيص أو الشروط الأساسية التي كانت تنطبق وقت الشراء، ما لم ينص شرط خاص صراحةً على خلاف ذلك.

١٦. التحديثات والترقيات والتغييرات المستقبلية

ما لم يُذكر خلاف ذلك صراحةً، فإن الشراء لا يشمل تلقائيًا تحديثات أو ترقيات أو تحسينات أو استضافة مستمرة أو أعمال توافق مستمرة أو توسيعًا مستمرًا للميزات. كما لا ينشئ التزامًا قائمًا بتقديم تطوير مستمر أو مراجعة أو صيانة أو ترحيل أو تكييف أو استيعاب تقني مستمر يتجاوز ما يشتمل عليه العرض المعني صراحةً.

وبناءً على ذلك، فإن أي توقع يتعلق باستمرار التحديث أو التحسين أو التوسعة أو الإضافة المستقبلية يجب أن يستند إلى ما يُذكر صراحةً في وصف العرض أو شروطه أو سياق المعاملة المرتبط به، لا إلى مجرد الشراء في حد ذاته. ولا ينبغي فهم مجرد إتاحة عرض معين أو شرائه على أنه يتضمن، بذاته، التزامًا مفتوحًا بتطويره أو تحديثه أو توسيعه أو دعمه على نحو مستمر، ما لم يتم النص على ذلك بوضوح.

وقد تتطور العروض، وقد يخضع الوصول المستقبلي أو التحديثات أو الإصدارات المعدلة أو الإصدارات البديلة أو الدعم الممتد لشروط جديدة أو تسعير جديد أو متطلبات تقنية أو تحديدات نطاق أو شروط أهلية جديدة. كما قد يعتمد توفر أي تغيير مستقبلي أو استمراره أو توقيته أو شكله أو مداه على اعتبارات تشغيلية أو تقنية أو تجارية أو متعلقة بالمنتج في الوقت ذي الصلة.

ولذلك، قد تختلف كيفية إتاحة أي تحديث أو تحسين أو إصدار لاحق، أو ما إذا كان سيُتاح أصلًا، بحسب طبيعة العرض نفسه، وحالته التشغيلية، والظروف أو المتطلبات السارية عند النظر في ذلك التغيير أو توفيره. وقد يكون أي تحديث أو تحسين أو دعم لاحق خاضعًا، بحسب الحالة، لمراجعة مستقلة أو إطار مختلف أو شروط إضافية أو ترتيب جديد يتعلق بذلك الإصدار أو الامتداد أو التغيير المستقبلي.

١٧. المعالجات ومسؤوليتنا

إذا كانت هناك مشكلة من جانبنا تمنع على نحو جوهري العميل من تلقي ما دفع مقابله أو استخدامه بصورة سليمة، فقد نقدم معالجة مناسبة، بما في ذلك:

- استعادة الوصول؛
- إصلاح المشكلة؛
- استبدال الوصول أو الملف أو المنتج أو الخدمة المتأثرة؛
- توفير الجزء المتأثر مرة أخرى؛
- استرجاع المبلغ المدفوع، عند الاقتضاء.

وقد تعتمد المعالجة، إن وُجدت، على طبيعة المشكلة ونوع العرض والمرحلة التي وصل إليها التسليم أو التنفيذ والمعلومات المتاحة لنا وشروط المنتج أو الخدمة أو الفاتورة أو صفحة الدفع أو العرض أو سياسة الاسترجاع ذات الصلة.

كما قد يتأثر تحديد المعالجة المناسبة، عند الاقتضاء، بمدى اتصال المشكلة بجوهر العرض أو بإمكانية الاستفادة منه على النحو المقصود، وبما إذا كان قد تم تنفيذ جزء من المعاملة أو استكمالها بصورة جوهرية، وبمدى ما يتوافر من بيانات أو توضيحات لازمة لتقييم الحالة على نحو معقول وفي ضوء ظروفها، وبما إذا كانت المشكلة قابلة للتصحيح أو المعالجة ضمن الإطار المنطبق، أو كانت تتطلب مراجعة إضافية لتحديد الإجراء الأنسب في سياقها.

ولا ينشئ هذا البند ضمانًا غير محدود أو التزامًا مفتوحًا بالمعالجة، بل يظل أي إجراء أو معالجة، إن قُدمت، خاضعًا لطبيعة الحالة وحدودها وللشروط المنطبقة عليها، وبالقدر الذي يكون مناسبًا في ضوء الظروف ذات الصلة وطبيعة الإشكال المطروح.

١٨. الإخلاءات وحدود المسؤولية

ترد الإخلاءات العامة في إخلاء المسؤولية، ويُعد ذلك المستند جزءًا من الإطار العام المنظم للإخلاءات والتنبيهات وحدود الضمانات أو التوقعات العامة المرتبطة بالعروض أو الخدمات أو المواد أو وسائل الوصول ذات الصلة، وذلك بالقدر الذي يكون منطبقًا على السياق المعني.

وتنطبق حدود المسؤولية إلى أقصى حد يسمح به القانون. وإلى الحد الذي يسمح به القانون الواجب التطبيق، لا نكون مسؤولين عن الخسائر غير المباشرة أو العرضية أو التبعية أو الافتراضية أو البعيدة أو النموذجية أو غير المباشرة على نحو آخر، مع بقاء الحقوق التي لا يجوز استبعادها قانونًا محفوظة دائمًا. ويشمل ذلك، عند الاقتضاء، الحالات التي تكون فيها المطالبة أو الخسارة أو الأثر المدعى به غير مباشر بطبيعته، أو مترتبًا على عوامل لاحقة، أو خارجًا عن النطاق المباشر والمسؤول بصورة معقولة عن التفاعل أو العرض أو الخدمة ذات الصلة.

ولا يستبعد أي شيء في هذه الشروط المسؤولية حيث لا يكون استبعادها جائزًا قانونًا. وبناءً على ذلك، تُفسَّر حدود المسؤولية والإخلاءات الواردة هنا وفي الوثائق ذات الصلة وتُطبَّق على نحو يظل خاضعًا دائمًا لما يفرضه القانون الواجب التطبيق من حقوق إلزامية أو استثناءات أو قيود لا يجوز التنازل عنها أو استبعادها.

١٩. الملكية الفكرية والحماية

يجوز لنا اتخاذ خطوات وقائية استجابةً للنسخ أو إعادة التوزيع أو سوء الاستخدام أو الانتحال أو التعدي أو إساءة استخدام الترخيص أو إساءة استخدام الوصول أو غير ذلك من إساءة استخدام موادنا أو أنظمتنا أو أصولنا.

وقد تشمل هذه الخطوات، عند الاقتضاء وبالقدر الذي يكون مناسبًا، إجراءات تهدف إلى الحد من المخالفة أو احتوائها أو تقليل آثارها أو حماية المواد أو الأنظمة أو وسائل الوصول أو الحقوق المرتبطة بها من الاستعمال غير المأذون به أو غير السليم. كما قد تمتد هذه الخطوات، بحسب طبيعة الحالة، إلى ما يلزم بصورة معقولة لحماية سلامة العرض أو البيئة التشغيلية أو نطاق الاستخدام المسموح أو الحقوق المرتبطة بالمحتوى أو المادة أو وسيلة الوصول المعنية.

كما قد تختلف طبيعة هذه الخطوات أو نطاقها أو توقيتها بحسب نوع المخالفة أو طبيعتها أو أثرها أو مدى اتصالها بالعرض أو المادة أو النظام أو وسيلة الوصول المعنية، وبحسب ما إذا كانت المخالفة تتعلق بالوصول أو النسخ أو النشر أو إعادة الاستخدام أو التمثيل غير الصحيح أو الاستغلال خارج الحدود المصرح بها. وقد يختلف أيضًا شكل الاستجابة الوقائية بحسب ما إذا كانت الحالة تتطلب تقييدًا أو مراجعة أو إيقافًا أو إجراءً آخر مناسبًا في ضوء الظروف ذات الصلة.

وترد التفاصيل الإضافية في حقوق النشر واستخدام العلامة، ويجب قراءة هذا القسم مع تلك الوثيقة بالقدر الذي تكون فيه منطبقة على الحالة أو المادة أو الاستخدام ذي الصلة.

٢٠. تحديثات السياسات

يجوز لنا مراجعة هذه الشروط من وقت لآخر. وتصبح النسخة المحدَّثة نافذة عند نشرها مع تاريخ "آخر تحديث" معدّل، ما لم يُذكر تاريخ نفاذ مختلف. ويشمل ذلك الحالات التي يكون فيها التحديث متعلقًا بالتوضيح أو التنظيم أو التصحيح أو التعديل أو التحديث التشغيلي أو القانوني أو التحريري أو غير ذلك من المراجعات التي نراها مناسبة في ضوء طبيعة العروض أو الخدمات أو وسائل الوصول أو السياق المرتبط بها. كما قد تُجرى هذه المراجعات عند الحاجة إلى تحسين الصياغة أو إزالة الغموض أو عكس تغييرات مرتبطة بطريقة تقديم العروض أو تنظيمها أو إدارتها أو إتاحتها.

وقد يُعتبر الاستمرار في استخدام صفحاتنا أو موادنا أو عروضنا أو وسائل الوصول الخاصة بنا بعد التحديث قبولًا للشروط المحدَّثة حيث يكون ذلك جائزًا قانونًا ومرتبطًا بالاستخدام المستمر المعني. وبناءً على ذلك، يُتوقع من المستخدمين والعملاء مراجعة النسخة الحالية من هذه الشروط عند الاقتضاء، وخصوصًا قبل الاعتماد على استمرار الوصول أو الاستخدام أو التفاعل أو الشراء أو الاستفادة من عرض ذي صلة بعد إدخال تحديث على هذه الشروط. كما ينبغي فهم أي استخدام لاحق ذي صلة في ضوء النسخة المحدَّثة متى كان ذلك جائزًا قانونًا ومتصلاً بطبيعة التفاعل المستمر أو المعاملة ذات الصلة.

وحيثما تُتاح نسخة حالية من هذه الشروط على موقع رسمي أو صفحة رسمية أو نقطة نشر رسمية لـ ZA Digital Solutions، فينبغي الرجوع إلى تلك النسخة المنشورة بوصفها أحدث نسخة مرجعية. ويُقصد بذلك أن النسخة المنشورة في موضعها الرسمي، متى كانت متاحة، هي النسخة التي يُعتد بها بوصفها المرجع الأحدث لهذه الشروط في ذلك الوقت. وفي حال وجود أكثر من نسخة متداولة أو محفوظة أو منقولة في مواضع مختلفة، فإن المرجع المعتمد، من حيث الحداثة، يكون للنسخة الرسمية المنشورة التي تحمل أحدث تاريخ تحديث ظاهر، ما لم يُذكر خلاف ذلك صراحةً.

٢١. الاتفاق الكامل وتراتبية الوثائق

تشكل هذه الشروط جزءًا من الإطار القانوني العام لـ ZA Digital Solutions، وينبغي قراءتها مع سائر وثائق ZA Digital Solutions ذات الصلة، بما في ذلك، عند الاقتضاء:

- إخلاء المسؤولية
- سياسة الاستخدام المقبول
- الترخيص والاستخدام المسموح
- سياسة الاسترجاع
- سياسة الخصوصية
- حقوق النشر واستخدام العلامة
- الإشعار القانوني

وكقاعدة عامة، توفر هذه الوثائق على مستوى ZA Digital Solutions الشروط الأساسية للاستخدام والشراء والوصول والترخيص والتفاعل. وهي تشكل جزءًا من الإطار القانوني والتشغيلي العام الذي يتيح من خلاله ZA Digital Solutions الصفحات والمواد والمنتجات والخدمات ووسائل الوصول ذات الصلة، ما لم تصدر شروط أكثر تحديدًا للمعاملة أو العرض أو الموضوع المعني.

وما لم يقتضِ القانون الواجب التطبيق خلاف ذلك، يكون ترتيب الأولوية في التفسير عمومًا على النحو الآتي، بحيث تتقدم الوثيقة الأكثر تحديدًا على الوثيقة الأكثر عمومية فقط في حدود الموضوع الذي تعالجه مباشرة. ويهدف هذا الترتيب إلى دعم تفسير أوضح عندما تنطبق وثائق متعددة على التفاعل أو الشراء أو وسيلة الوصول أو الخدمة أو العرض نفسه في الوقت ذاته:

١. أي اتفاق مكتوب منفصل وموقّع؛

٢. أي شروط خاصة بمنتج معين أو خدمة معينة أو نطاق عمل أو شروط عرض أو شروط ارتباط مخصص صادرة صراحةً للمعاملة ذات الصلة؛

٣. أي شروط صفحة دفع أو شروط سداد أو شروط وصول أو شروط إدراج أو شروط قبول خاصة بالمعاملة ذات الصلة؛

٤. أي شروط واردة في الفاتورة أو تأكيد الطلب ومذكورة صراحةً للمعاملة ذات الصلة؛

٥. أي شروط ترخيص صريحة صادرة لعرض معين؛

٦. هذه الشروط والأحكام؛

٧. سائر الوثائق القانونية الأخرى على مستوى ZA Digital Solutions المذكورة أعلاه.

ولإزالة اللبس، لا تتقدم وثيقة لمجرد وجودها، وإنما تتقدم فقط في حدود ما تعالجه بوضوح وبصورة مباشرة من موضوع محدد، وبالقدر الذي تكون فيه أكثر اتصالًا به وأكثر تحديدًا له من غيرها من الوثائق ذات الصلة، دون أن يعني ذلك إزاحة سائر الوثائق فيما عدا ذلك.

وعليه، فإن أي أولوية في التطبيق أو التفسير تظل محصورة في الجزء أو المسألة التي تعالجها الوثيقة المعنية مباشرة، بينما تستمر بقية الوثائق ذات الصلة في التطبيق بحسب نطاقها وموضوعها.

٢٢. نهج القانون الحاكم والنزاعات

تهدف هذه الشروط إلى العمل على أساس ذي توجه عالمي، وهي غير مرتبطة في هذه المرحلة بولاية قضائية مسمّاة واحدة بوصفها المنتدى الحصري الحاكم.

وتظل أي نزاع أو مطالبة أو حق أو وسيلة انتصاف خاضعة لما يلي:

- القانون الواجب التطبيق؛
- القواعد الإلزامية لحماية المستهلك؛
- الحقوق القانونية التي لا يجوز استبعادها؛ و
- أي جهة مختصة يجب الاعتراف بها بموجب القانون الواجب التطبيق.

وعند نشوء مسألة ما، يُشجَّع الأطراف على إثارتها أولًا من خلال قناة التواصل ذات الصلة حتى يمكن مراجعتها على المستوى التشغيلي قبل التصعيد الرسمي، متى كان ذلك مناسبًا وجائزًا قانونًا.

٢٣. الإحالة أو النقل

يجوز لنا نقل أو إحالة الحقوق أو المسؤوليات أو العمليات أو الإدارة ذات الصلة فيما يتعلق بإعادة هيكلة مستقبلية أو تشغيل لاحق أو نقل أصول أو كيان قانوني لاحق. ويشمل ذلك، عند الاقتضاء، الحالات التي يقتضي فيها التنظيم التشغيلي أو القانوني أو الإداري إعادة ترتيب بعض الجوانب المرتبطة بتقديم العروض أو إدارتها أو متابعتها أو الإشراف عليها.

كما قد يشمل ذلك نقل أو إحالة ما يتصل بالعروض أو الخدمات أو وسائل الوصول أو العمليات المرتبطة بها إلى إطار لاحق أو جهة لاحقة أو ترتيب تشغيلي أو قانوني لاحق، بالقدر الذي يكون مناسبًا لطبيعة ذلك الانتقال أو لإعادة الهيكلة أو لنقل الأصول أو لاستمرار التشغيل بصورة منظمة.

٢٤. قابلية الفصل وعدم التنازل

إذا تبين أن جزءًا من هذه الشروط غير قابل للتنفيذ، أو غير نافذ، أو غير صالح على نحو ما في سياق معين، فستستمر الأجزاء المتبقية من هذه الشروط سارية ونافذة إلى أقصى حد يسمح به القانون الواجب التطبيق، وذلك بالقدر الذي يمكن معه الإبقاء على بقية الأحكام والعمل بها بصورة مستقلة ومعقولة. ويشمل ذلك الحالات التي يكون فيها عدم النفاذ أو عدم القابلية للتنفيذ متعلقًا بحكم محدد أو جزء محدد أو تطبيق معين، من دون أن يؤدي ذلك، في حد ذاته، إلى إبطال سائر هذه الشروط أو تعطيل بقية أحكامها متى أمكن استمرارها قانونًا على نحو مستقل.

ولا يعني التأخر في إنفاذ حق ما أو عدم إنفاذه، في حالة أو أكثر، بالضرورة التنازل الدائم عنه. كما لا ينبغي فهم الامتناع عن ممارسة حق أو التريث في التمسك به، في وقت معين أو ظرف معين، على أنه إسقاط نهائي لذلك الحق أو منع دائم من إنفاذه لاحقًا، ما لم يُذكر خلاف ذلك صراحةً وبصورة واضحة. وبناءً على ذلك، يظل أي حق أو وسيلة أو صلاحية قائمة، من حيث الأصل، محفوظة بالقدر الذي يسمح به القانون، حتى إذا لم يتم التمسك بها فورًا أو في كل مناسبة ذات صلة.

٢٥. اللغة والتفسير

النسخة الإنجليزية من هذه الشروط هي النسخة المرجعية الأساسية.

وأي ترجمة تُقدَّم الآن أو لاحقًا تكون لأغراض التيسير أو الإتاحة أو توسيع نطاق الفهم فقط. وإذا نشأ أي تعارض جوهري أو غموض أو عدم اتساق بين أي ترجمة والنسخة الإنجليزية، فإن النسخة الإنجليزية هي التي تسود، ما لم يقتضِ القانون الواجب التطبيق خلاف ذلك.

٢٦. التواصل

للتواصل القانوني أو المتعلق بالسياسات أو الخصوصية أو الاسترجاع أو التشغيل، يرجى استخدام قناة التواصل العامة المناسبة التي يتيحها ZA Digital Solutions. وما لم يُذكر خلاف ذلك صراحةً، يُعد البريد الإلكتروني القناة الأساسية للتواصل الكتابي الرسمي المتعلق بهذه الشروط.

- البريد الإلكتروني للتواصل: zadigitalsolutions.office@gmail.com
- GitHub: https://github.com/ZADigitalSolutions
- X: https://x.com/ZADigitalSol
- /Reddit: https://www.reddit.com/user/ZADigitalSolutions
- /LinkedIn: https://www.linkedin.com/in/ziyad-a-76b24419b